المؤتمر العام السابع لـ(الاتحاد الإسلامي الكوردستاني)..

انتخاب أمين عام، ومجلس قيادي،

وإقرار نظام داخلي جديد للأعوام الأربعة القادمة

أربيل: الحوار

تحت شعار (نحو مستقبل زاهر في كوردستان حرة ومستقلة) عقد (الاتحاد الإسلامي الكوردستاني) يوم السبت الموافق (٢٠١٦/٥/٢٨) مؤتمره العام السابع، بمشاركة أكثر من ١١٠٠ عضواً.

عقد المؤتمر على (قاعة سعد عبد الله) بالعاصمة (أربيل)، واستغرقت أعماله يومين (السبت والأحد ٢٨و٢٠١٦/٥/٢٩)، تم خلالها إقرار النظام الداخلي، وانتخاب أمين عام جديد، مع انتخاب أعضاء المجلس القيادي، وأعضاء الهيئة العليا للمتابعة.

الظروف المصاحبة لانعقاد المؤتمر

جاء انعقاد المؤتمر العام السابع لـ(الاتحاد الإسلامي الكوردستاني)، في ظروف سياسية بالغة الحساسية، إذ يمر اقليم كوردستان خصوصاً، والعراق والمنطقة والعالم عموماً، بمرحلة بالغة التعقيد والحساسية.. فكوردستان تشهد على الصعيد السياسي انقساماً حاداً منذ ما يقارب العام، نتيجة تباين مواقف الأحزاب الرئيسة حيال جملة من المسائل ذات البعد الوطني.. وعلى الصعيد الاقتصادي، تعاني كوردستان أزمة مالية حادة، بسبب

انخفاض أسعار النفط، وامتناع الحكومة الاتحادية في بغداد عن إرسال حصة الإقليم من الموازنة العامة، بما فيها رواتب الموظفين، مما تسبب بضائقة مالية لشرائح اجتماعية كثيرة. ناهيك عن توتر العلاقة مع الحكومة الاتحادية، واستمرارها على نفس الوتيرة، مع غياب تام لحلّ مرضٍ للحكومتين.. وعلى الصعيد العسكري، تشهد معظم جبهات الإقليم حرباً ضد تنظيم (داعش)، الذي شنّ اعتداءات على المناطق الكوردستانية، بعد سقوط الموصل ومناطق عراقية بيد التنظيم، منذ ما يقارب العامين.. أما على المستوى العراقي، فالبلاد تعاني حالة انقسام سياسي وعدم توافق حيال نوع السياسة العامة التي يجب أن تدار بها البلاد، انعكست على المسار النيابي: مهاجمة البرلمان من قبل متظاهرين، عرقلة إصلاحات شرعت بها الحكومة، وعلى الوضع الأمني، حيث زادت وتيرة التفجيرات الإرهابية، مع وجود حرب مستعرة ضد (داعش).. وانعكست أيضاً على الواقع المعيشي، نتيجة انخفاض مدخولات الحكومة من بيع النفط في الأسواق العالمية، ناهيك عن نزوح السكان من مناطق المواجهات العسكرية.. أما على المستويين الإقليمي والدولي، فهناك صراع (إرادت سياسية) و(اختلاف مصالح) و(أجندات متضاربة) للدول الإقليمية.. وأما على الصعيد العالمي، فالمجتمع الدولي بمعظمه منخرط في الحرب ضد (داعش)، في سوريا والعراق وليبيا، مع تأثر عالمي واضح بالأزمة السورية.

كل هذه المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية لم تمنع (الاتحاد الإسلامي الكوردستاني) من عقد مؤتمره، واختتامه

بنجاح شهدت به النخبة الكوردية وقطاع واسع من الشارع الكوردستاني.

التقرير السياسي للمؤتمر

انطلقت أعمال المؤتمر في الساعة العاشرة من صباح السبت ٢٠١٦/٥/٢٨ بتوقيت إقليم كوردستان، بحضور كافة الأعضاء الممثلين عن مكاتب الحزب ومفاصله التنظيمية، واستهلت بتلاوة التقرير السياسي من قبل عضو المؤتمر – الأمين العام المنتهية ولايته – الأستاذ (محمد فرج)، وتضمن التقرير استراتيجية الحزب السياسية خلال الأعوام الأربعة الماضية، وشملت محاور عدة جسّدت رؤية وخطوات الحزب المرسومة، منها: تحديد أوجه القصور، وكذلك التقدم، في مسيرة الاتحاد الإسلامي، واستعراض المحطات السياسية التي مرّ بها، ابتداء من مشاركته في الانتخابات البرلمانية الكوردستانية، والعراقية، وحضوره النيابي، عبر طرح مشاريع قوانين، واتخاذ مواقف سياسية، عن طريق كتلتيه في برلمان الإقليم، ومجلس النواب الاتحادي. كما سلط التقرير الضوء على حالة عدم الانسجام بين حكومتي أربيل وبغداد، وتداعيات ذلك على الواقع الكوردستاني، ورؤية الاتحاد لتجاوزها ضمن إطار خطاب وجهد وطني وقومي موحد.. وتناول التقرير حالة الانقسام السياسي في كوردستان، وعوامل الخلاف والتشظي، وموقف الاتحاد الإسلامي حيالها، ودعوته لـ(التوافق الوطني) حول المسائل المصيرية لشعب كوردستان.. كما أشار التقرير إلى أوضاع الشعب الكوردي ونضاله السياسي

في كوردستان الشمالية (تركيا)، وغرب كوردستان (سوريا)، والعمل على استثمار الظروف بالحنكة والقراءة الواقعية، لتحقيق طموحات الأمة الكوردية، مع التأكيد على أهمية وحدة الصف في جميع أجزاء كوردستان، من خلال مؤتمر قومي جامع، واستثمار هذه المرحلة المتسمة بتفكك التقسيم الاستعماري (اتفاقية سايس بيكو)، التي مضى عليها مائة عام.

وسلط التقرير السياسي الضوء على أوضاع المنطقة عموماً، وما يدور فيها نتيجة ظهور (داعش)، مبيناً دور الاتحاد الإسلامي في الداخل الكوردستاني، من حيث الدعم المعنوي في المواجهات الميدانية، وكذلك مقاومة موجة التطرف عقائدياً وفكرياً، وتأييد المجتمع الدولي في التصدي للإرهاب. كما توقف التقرير على مآلات (ثورات الربيع العربي)، والتحديات التي واجهت التيارات الإسلامية في التصدي لأعباء الحكم، والوقوع في شرك الثورات المضادة..

وتناول التقرير، في جانب منه، تعاون الاتحاد الإسلامي مع بقية الأحزاب والاتجاهات الإسلامية في الإقليم، واستعداده لبلورة هذا التعاون في إطار تنسيق جامع ينظم العمل ويوحّد المواقف السياسية حيال المتغيرات الوطنية والمستجدات، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المؤتمر في يومه الأول يقر النظام الداخلي، وينتخب أميناً عاماً

شهد المؤتمر في مجريات أعماله لليوم الأول إقرار النظام واللائحة الداخلية للحزب، ويتضمن النظام الداخلي البرنامج المرحلي للحزب، وسياساته الاستراتيجية على كافة المستويات.. وشمل النظام الداخلي في أسسه العامة، التركيبة الهيكلية الجديدة للحزب، والتي شملت إلغاء تسمية (المكتب السياسي)، واستحداث (المجلس التنفيذي)، ويشغل عضويته ٨ أعضاء، بمن فيهم الأمين العام للحزب، الذي يتولى رئاسته.. بالإضافة إلى استحداث (مجلس الشؤون السياسية)، وجرى انتخاب الأستاذ (هادي علي) لرئاسته، و(مجلس الشؤون الداخلية للحزب) برئاسة الأستاذ (مصطفى عبد الله)، و(مجلس شؤون الدعوة) برئاسة الأستاذ (غازي سعيد).

وشهد اليوم الأول أيضاً انتخاب أمين عام جديد، هو الأستاذ (صلاح الدين محمد بهاء الدين)، من بين أربعة مرشحين مع شخصه، وهم: الأستاذة (محمد فرج)، و(محمد رؤوف)، و(أبو بكر علي)، وانسحب المرشح الأستاذ (محمد فرج)، الأمين العام ليككرتوو خلال السنوات الأربعة الماضية، لصالح الأستاذ (صلاح الدين محمد بهاء الدين)،

وذلك في كلمة ألقاها في المؤتمر، ولاقت هذه الخطوة ترحيباً كبيراً من قبل أعضاء المؤتمر..

وفي الجولة الأولى لانتخاب الأمين العام، حصل المرشحون الثلاثة المتبقين، الأساتذة: (صلاح الدين) على ٦٧٨ صوتاً، و(أبو بكر علي) على ٢٢١ صوتاً، و(محمد رؤوف) على ١٩٤ صوتاً، من أصوات أعضاء المؤتمر، واقتضى ذلك إجراء جولة اعادة انتخاب ثانية، بين كل من المرشحين (صلاح الدين محمد بهاء الدين) و(أبو بكر علي)، وكانت النتيجة حصول المرشح الأول على (٨٠١) صوتاً، والمرشح الثاني على (٢٦٨) صوتاً. وبذلك انتخب الأستاذ (صلاح الدين) أميناً عاماً جديداً للسنوات الأربعة المقبلة..

وتضمنت جولتي انتخاب الأمين العام تنافساً أخوياً حضارياً ديمقراطياً بين المرشحين الثلاثة، الذين انبروا في كلمات لهم بالتأكيد على صيانة الصف والإشادة بالطابع الحضاري والمدني الذي يتميز به (الاتحاد الإسلامي الكوردستاني).

مجريات أعمال المؤتمر في يومه الثاني والأخير

في اليوم الثاني للمؤتمر، جرى إعلان نتائج انتخابات (المجلس القيادي)، و(الهيئة العيا للمتابعة)، التي جرت في وقت متأخر من الليلة الماضية. وانتخب (المجلس القيادي)، وفق أسماء المرشحين المقدمة في لوائح من المجالس القيادية المناطقية للحزب، وانتخبت كل مجموعة من أعضاء المؤتمر لائحة مناطقية من بين أربعة لوائح لأسماء مرشحين للمجلس القيادي المركزي، الذي يضمّ ٣٥ عضواً، وكان اختيارهم بحسب الأصوات التي حصلوا عليها، موزعين وفق مناطقهم (المحافظات).

وجرى انتخاب (الهيئة العليا للمتابعة)، ويشغل عضويتها ٩ أشخاص، ويتركز عملها على متابعة تنفيذ قرارات ومخرجات المؤتمر، خلال السنوات الأربعة المقبلة، وتمّ لاحقاً اختيار الأستاذ (حسن شميراني) رئيساً لها.

انتهاء أعمال المؤتمر بكلمة للأمين العام الجديد

واختتم المؤتمر العام السابع للاتحاد الإسلامي الكوردستاني أعماله بنجاح شهدت به النخبة السياسية وقطاع من جماهير كوردستان، لتميزه من حيث الشفافية في الطرح، والتلاحم الأخوي، والانضباط التنظيمي. وألقى الأمين العام الجديد كلمة في اختتام أعمال المؤتمر، أشار فيها إلى جملة من المسائل المتعلقة بترشحه لمنصب الأمين العام، والمشروع السياسي الذي سيعمل عليه خلال الأعوام القادمة، ويتجسّد بتعزيز مسيرة (يككرتوو) السياسية الاصلاحية والدعوية، وإدامة النضال المدني، واحتفاظ الحزب باستقلال قراره السياسي، والنأي به عن

كلمته بتوجيه التهاني لنجاح المؤتمر، والشكر للجميع.

توالي التهاني والزيارات بمناسبة نجاح المؤتمر

وتلقى الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني الأستاذ (صلاح الدين محمد بهاء الدين) رسائل وبرقيات تهنئة من أحزاب سياسية وشخصيات دينية وأكاديمية ومجتمعية كوردستانية وعراقية وعالمية، بمناسبة انتهاء أعمال المؤتمر السابع، وانتخابه أميناً عاماً، بالإضافة إلى استقباله في مقر الأمانة العامة للحزب، وعلى مدار الأيام التي تلت انتهاء المؤتمر، العشرات من رؤساء وممثلي الأحزاب، والتوجهات المجتمعية المختلفة، وممثلي قنصليات الدول الصديقة في إقليم كوردستان ❐

التبعية، وتصدرّه للقضايا الوطنية، ومواصلة خطواته في الحفاظ على مكتسبات كوردستان، والتركيز على إشاعة الوسطية والاعتدال في مواجهة الفكر المتطرف، وتعضيد قوات البيشمركة، والمساهمة الفكرية والمعنوية في مقاومة (داعش)، وكذلك العمل بجد على رأب الصدع الحاصل في النسيج السياسي الكوردستاني، والمشاركة في إخراج الإقليم من أزماته المستفحلة.. وأوصى الأمين العام المنتخب أعضاء الحزب بالتواصل والتآزر والسمو الأخلاقي – كما هو عهدهم دوماً –، وتجنب المزالق والحذر من العوائق، مؤكداً على المرجعية الإسلامية للاتحاد الإسلامي الكوردستاني، والاعتزاز بانتمائه القومي الكوردي.. واختتم الأستاذ (صلاح الدين)

استمرار حالة الانقسام السياسي في الإقليم، ووساطة مرتقبة لإنهائها

تقرير:
المحرر السياسي

تتسم العملية السياسية في مرحلتها الحالية بـ(إقليم كوردستان – العراق) بالتوتر الدائم، منذ تعطيل عمل (البرلمان) – المؤسسة الشرعية الأولى –، بمنع رئيسها الذي ينتمي لـ(حركة التغيير) من دخول العاصمة (أربيل)، وإقالة وزراء الحركة من الحكومة الائتلافية، بأوامر من (الحزب الديمقراطي الكوردستاني)، إثر خلافات حول مسائل ذات أبعاد سياسية وقانونية.

ولم تفلح المبادرات والوساطات في دفع طرفي النزاع لتجاوز خلافاتهما، منعاً لتداعي المكاسب الوطنية العليا لشعب كوردستان، وعلى العكس، فقد شهدت الايام القليلة الماضية زيادة في حدة التوتر الناشب بين الجانبين، بعد اتهامات متبادلة، وتراشق إعلامي، عقب أوامر اعتقال قضائية صدرت في أربيل بحقّ المنسق العام لـ(حركة التغيير) (نوشيروان مصطفى)، على خلفية عدم الاستجابة لأوامر استدعاء سابقة أمام المحاكم بشان اتهامات بالتحريض على إشاعة الفوضى في الإقليم نسبت إلى الأخير، فيما وصفتها الحركة بـ(المسيّسة)، متهمة (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) باستخدام القضاء وسيلة للانتقام من المعارضين لسياساته.

والتوتر الأخير ناجم في الأساس– حسب بعض المراقبين– عن الاتفاق الاستراتيجي بين (حركة التغيير) و(الاتحاد الوطني)، وهو الاتفاق الذي أبرم ووقع على بنوده في

احتفال رسمي بالسليمانية، بعد (مفاوضات شاقة) استمرت لما يقارب العام – حسب تصريحات قيادات الطرفين- ، الأمر الذي اعتبره (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) (ضمناً) موجهاً ضده، وذلك في بيان صدر بعيد اجتماع لمكتبه السياسي في أربيل.

وحالة التناحر السياسي لها صداها في الأوساط السياسية والنخبوية والجماهيرية الكوردستانية، فالغالبية تشعر بالامتعاض، وتعبّر عن استيائها من استمرار هذه الحالة وتفاقمها، مبدية تخوفها من العودة إلى الانقسام الإداري المقيت، والترسيم البغيض مرة أخرى لمناطق النفوذ الحزبي، الخاضعة لأجندة خارجية، والمستندة للمال والقوة المسلحة.

الحالة المستعرة تغذيها الآلة الإعلامية للطرفين الخصمين، وهي لم تنكفأ عن النفخ والنفث في نار الصراع المتأججة إلا قليلاً، بعد النداء والمناشدة التي وجهها الأمين العام لـ(الاتحاد الإسلامي الكوردستاني): (صلاح الدين محمد بهاء الدين)، إلى كل من: (مسعود البارزاني) رئيس (الحزب الديمقراطي الكوردستاني)، و(نوشيروان مصطفى) المنسق العام لـ(حركة التغيير)، بتوجيه إعلام حزبيهما بالكف عن مواصلة (حرب السباب السياسي)، واحترام شهر رمضان الفضيل، والأخذ بنظر الاعتبار معنويات قوات البيشمركة وتضحياتها في جبهات القتال، وكذلك مراعاة مشاعر الناس، الذين يعانون أصلاً من ضائقة معاشية بسبب الأزمة المالية.

وأبدت العديد من الاتجاهات السياسية، وقطاع من الشخصيات المجتمعية، تأييدها للمناشدة التي أطلقها الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني، معبّرين عن ثقتهم بالدور الذي سيلعبه الأمين العام (صلاح الدين محمد بهاء الدين)، إذا ما دخل في وساطة بين الحزبين الخصمين لتهدئة الموقف.

في المقابل يرى البعض من تلكم الاتجاهات والشخصيات، أنه رغم ضرورة العمل على تجنيب الإقليم مخاطر ضياع المكاسب، إلا أن جهود الوساطة الداخلية تأتي متأخرة، ولن يكون لها استجابة كبيرة ، لأن التجارب السابقة أثبتت تمترس الغرماء السياسيين في خنادق مصالحهم الحزبية، وعدم تراجعهم عن مواقفهم المتصلبة، إعلاءاً للمصلحة الوطنية والقومية.

وعلى أية حال، فلا خيار سوى المضيّ في إيقاف ما يمكن إيقافه من ازدياد هوة الشرخ السياسي، والوساطة المتأخرة أفضل من لا وساطة❐